الأزمة السياسية في لبنان بين و اقع الصراع الطائفي والانهيار الاقتصادي.

The political crisis in Lebanon between the reality of sectarian conflict and economic collapse.

ط.د/ بلخير سليمة

جامعة الجزائر 3 – الجزائر، (الجزائر)

Belkhirsalima38@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/12/14 تاريخ القبول: 2023/12/31 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: *اثبتت الممارسات السياسية الطائفية لأهل الحكم والسياسة في لبنان واقعيا فشلها، ومسؤوليتها المباشرة في الانهيار الاقتصادي والسياسي للدولة، فمشكلة لبنان كما مشكلة العديد من دول العالم المتخلف هي التخبط في الحلقة المفرغة من الأزمات الدورية التي لا تكاد تحل واحدة حتى تخلق الثانية في ظل طبقة سياسة فاسدة، عكست ضعف وانعدام التجانس والتضامن المجتمعي، تفاقمت معه الأزمات السياسية والمشاكل الاقتصادية وتدني أداء الدولة وعجزها عن توفير ابسط ضروريات الحياة، مما جعل اللبنانيون قلقون من مستقبل بلادهم وخوفهم من تحول* الصراع الذي تعيشه البلاد إلى مشكلة أمنية مفتوحة على نزاع أهلي، أو حرب أهلية شاملة تعيد لبنان إلى 1975 .

الكلمات المفتاحية: *لبنان؛ الطائفية؛ الديموقراطية التوافقية؛ المحاصصة الطائفية؛ الازمة الاقتصادية.*

Abstract

The sectarian policies of the ruling elite in Lebanon have proven their failure, and their direct responsibility for the economic and political collapse of the state. the Lebanon's issue, like many other underdeveloped countries, lies in the cycle of recurring crises that create a sense of political chaos, under a corrupt political class. This reflects the weakness of the state and lack of social cohesion and solidarity, leading to a deep political crises, economic problems, and the state's inability to provide the basic necessities and conditions of life. This has made the Lebanese people anxious about the future of their country and fearful of the conflict shifts into an open security problem, leading to a civil conflict or a civil war that would return Lebanon to 1975 era.

key words: *Lebanon; sectarianism; Consociational Democracy Sectarian Power-Sharing.; Economic Crisis.*

مقدمة:

تأسس النظام السياسي اللبناني على ما يعتبره اللبنانيون "عقدهم الاجتماعي" من الميثاق إلى الاتفاق الوطني، تأسيسا لرغبة العيش المشترك بين الطوائف حيث لا غلبة لفريق على فريق آخر، وفق تجارب تاريخية كانت تدفع إلى التوافق يتجاوب وخصوصية الواقع اللبناني وفق أسس ديموقراطية، فلبنان ككيان سياسي نتاج قرنين من التغير السياسي المتواصل الذي يبحث عن استيعاب متجدد للطوائف، إذ يعتبر هذا من مصادر القوة الرئيسية التي ساهمت في قابلية النظام اللبناني للبقاء والاستمرار، في ظل تاريخ طويل من الأزمات السياسية والأمنية الأمر الذي جعل هذا النظام يعيش في ظل واقع داخلي شكل خصوصية معقدة، لكن استنادا إلى واقع التعدد وتعقيداته الإختلافية، إلى جانب قصور الثقافة السياسية الديموقراطية الحقيقية للنخبة الحاكمة خصوصا بعد الحرب الاهلية في إدارة التنوع اللبناني على أسس سياسية واقتصادية متكافئة كضمانة لحقوق الجميع، أنتجت واقع من عدم الاستقرار السياسي في إطار تفاعل معقد بين ما هو سياسي طائفي واقتصادي طبقي، أدت الى تحول التوافق اللبناني إلى سلوك محاصصي بتجزئة مؤسسات الدولة طائفيا وتحويلها إلى بؤر لصراع وتفريغ حسابات الضيقة ، بمحصلة وصلت معه لبنان الى واقع من اللاستقرار الديموقراطي في شكل أزمات سياسية دورية، عكست حقيقة وواقع وجوهر الممارسة السياسية الطائفية للسلطة في لبنان، على صعيد ممارسة السلطة واحتكار القرار السياسي لصالح الطائفي، الأمر الذي أدى الى زيادة حدة الأزمات والفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المكونات الاجتماعية، وبالتالي حدوث انقسامات طائفية حادة شكلت أزمة لبنان الحقيقة.

وعليه تحاول الدراسة البحث في الإشكال التالي:

ما هو واقع الأزمة في لبنان في ظل بعدها الطائفي وإنهيارها الاقتصادي، وماهي حلول هذه الازمة لتحقيق الاستقرار السياسي.

وينبثق عن هذا السؤال البحثي الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي طبيعة الأزمة السياسة اللبنانية في بعدها الطائفي؟

ما هو واقع الانهيار الاقتصادي الذي تعيشه لبنان؟

ماهي الحلول الممكنة لخروج لبنان من واقعها الصراعي.

ولمحاولة الإجابة عن هذه الأسئلة انطلقنا من الافتراض التالي: أدت زيادة حدة تفاقم الازمات السياسة في ظل الصراع الطائفي الداخلي واستقطاباته الخارجية إلى انهيار لبنان اقتصاديا.

وللإجابة عن هذه الإشكالية وما تفرع عنها ولاختبار صحة الفرضية من عدمها انتهجنا المنهج المقارن باعتباره جامع المناهج، للمقارنة بين السلوك السياسي في لبنان بين ما هو مطروح نظريا وما هو موجود واقعيا. كما تم الاعتماد أيضا على اقتراب تحليل الموقف واتخاذ القرار، ذلك أن القرار السياسي ما هو إلا سلوك افراد يتفاعلون في إطار ما يعرف بعلاقة الدولة بالمجتمع التي تتولى مهمة توزيع القيم على النظام السياسي ككل.

وعلى هذا الأساس المنهجي قسمنا درستنا الى المحاور التالية:

الأول: أزمات السياقات الواقعية للممارسة الطائفية في لبنان.

الثاني: الانهيار الاقتصادي اللبناني.

ثالث: الإصلاحات الضرورية لخروج لبنان من أزمتها السياسية.

1. ازمات السياقات الو اقعية للممارسة الطائفية في لبنان.

إن الممارسة الديموقراطية في السلوك السياسي اللبناني وإن كانت حقيقة ناجمة من خصوصية لبنانية بحتة، حاول المدافعون عنها انطلاقا من فكرة أن الديموقراطية التوافقية في فكر صانعها ليست قالب جامد، وإنما هي اطار حيوي نحو إدارة مجتمع تعددي والخروج به من الصراع إلى السلم، ومن دولة التعدد إلى دولة المواطنة، لكن الواقع السياسي اللبناني لا ينم عند الكثير على توافق بقدر ما هو اتفاق على تقاسم طائفي عبر عنه الواقع وجسده السلوك السياسي حقيقة في شكل محاصصة لا أكثر ولا أقل، من خلال أزمات كثيرة أفرزها الواقع الداخلي منها:

1.1. ازمة الطائفية السياسية:

الطائفية كمظهر من مظاهر الضعف في النظام السياسي اللبناني لا تكمن في مجرد التعدد الطوائف، فهذا التعدد سابق على قيام الدولة، وإنما تكمن في الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة الدينية والذي ينعكس على سلوكها إزاء الجماعات أو الطوائف الأخرى، فكل طائفة تنظر بعين الشك والريبة إلى بواعث ودوافع السلوك الاجتماعي والسياسي للطوائف الأخرى، ويترتب على ذلك سلوك لا يقوم إلا على الترقب والترصد، وفي مثل هذا الجو النفسي تكون العلاقة بين الطوائف المحكومة في كثير من الأحيان بمبدأ التعاون سواء أكان ذلك بشكل خفي أم بصورة معلنة، ويحدد ذلك كل موقف بعناصره ومقوماته ولعل قيام الأزمة اللبنانية واستمرارها إلى يومنا هذا دون حل يؤكد ذلك. (صالح، 2005، صفحة 131)

حيث ينقسم اللبنانيون طائفيا إلى قسمين طوائف مسلمة وطوائف مسيحية (الطائفة اليهودية صغيرة الحجم كثيرا ومنعدمة التأثير) وكل منها تضم عددا من المذاهب، ولا يتردد أي منها في ادعاء الأكثرية

العددية على الرغم من أن أكثرها عددا لا يزيد عن ثلثي إجمالي عدد السكان (حداد، 25جوان2008)، وعدد الطوائف المعترف بها هي18 طائفة اعترف بها القرار الصادر في 13 مارس 1936م وتعديلاته كطوائف ذات نظام شخصي.

ومأزق الطائفية السياسية هو عجز النخبة بالعبور بلبنان إلى الدولة الحديثة وصناعة كتلة شعبية ضاغطة لها قيادة قوية ومؤمنة بالدولة المدنية، فرهانات التجاذب السياسي تؤكد غياب هذه الكتلة الضاغطة فيها، وحتى وإن كانت واقعيا موجودة فهي غير فعالة لعدم انتظامها من جهة ولانعدام الحياة السياسية ذات البعد الديموقراطي الحر كلية في لبنان من جهة ثانية (عساف، 1994، صفحة 37).

كما أن عجز التسوية اللبنانية في قدرتها على تجاوز المأزق السياسي هو في تمكنها من صناعة المناخ الديموقراطي الذي يضمن حق الجماعات المنتظمة سياسيا لا طائفيا، في إدارة التنافس السياسي بعقلانية الحداثة وعلى قاعدة الصراع الفكري الحيوي لتعبئة طاقات الجميع، كي لا تنفي جماعة ما خصوصا الجماعة اللاطائفية المعطلة والمحرومة من المشاركة في اللعبة السياسية والعبور بها وفق مفهوم الديموقراطية الحقيقية، ومثل ما شهدته تجارب العالم من سلام بين الطوائف إلى سلام وطني شامل او سلام بين المواطنين أو دولة المواطنة بمعنى الاصح ، لكن الواقع أشد صعوبة من هذا فمشاركة المواطن اللبناني بصفته مواطنا بغض النظر عن قيده الطائفي مازالت ضئيلة، وهذه الوضعية هي التي تزيد من التخلف السياسي ومن ضعف المؤسسات اللاطائفية الواقفة على هامش اللعبة السياسية مما يضاعف في كل مرة من حدة الصراعات الطائفية ويجعل تجددها ممكنا ومفتوحا على كل المؤثرات الداخلية والخارجية.

فلم يعد يعبر الواقع اللبناني الحالي عن ممارسات ديموقراطية حقيقية، بل عن ضعف في التفاعلات السياسية، وحوار سياسي معطل ومعدوم في جل أوقاته وذلك لإنهيار المؤسسات الطائفية شعبيا وعدم قيام بديل لها من جهة أخرى، ولأن الدولة اللبنانية تبدو في ظل الواقع الإقليمي وكأنها اختزلت إلى مجرد مشروع مالي (المنح الدولية المالية وحصة كل طائفة منها)، ومن جهة أخرى غياب معارضة وتردد المعارضين القادرين على انهاضها واغراقهم في حسابات محلية وإقليمية (عساف، 1994، الصفحات 38-39).

2.1. أزمة القيادة والنخب السياسية:

أزمة القيادة السياسية في لبنان واقع أساس في الحياة السياسية، وهي أزمة ملخصة في أزمة القيادة **في المستوى النظام الاقتصادي والاجتماعي**، أين التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات من جهة وبين المناطق من جهة لم ينتج قيادات سياسية بهموم اجتماعية اقتصادية، بل قيادات بهموم طائفية ومذهبية، فهمها الأول حقوق الطوائف، وصلاحيات، ومشاركة، وامتيازات، وضمانات...الخ ولهذا لم

تحدث النقلة من الاجتماعي الطوائفي إلى الاجتماعي المدني، ولا من السلطة القبلية العائلية إلى السلطة المدنية وإنما ثبت الاحتكار السياسي والاقتصادي لبرجوازيات الطوائفية (عساف، 1994، صفحة 68).

حيث يدير النظام الطائفي لعبة النزاعات على الريوع في الدولة والصراعات على توزيع خدمات الدولة وتعين حصة المناطق المختلفة من الموازنة العامة، وهو صراع يشمل أيضا توزيع تعهدات الدولة وعقودها واقتسام الريوع المختلفة بين الكتل والتحالفات الطائفية المعنية، ونسميها لعبة لأن النزاعات لن تلبث أن تنتهي في تسويات وشركات ترضي الأطراف المتنازعة بحسب موازين القوى بينهما، ولعل أكبر وأشهر مثال على هذا ما حصل بين الرئيس السابق "**اميل لحود**" ورئيس حكومته "**رفيق الحريري**" حول ما عرف بأزمة خصخصة الهاتف الخلوي أين لم ينتهي الصراع إلا بعد الاتفاق على تسويات مصلحية برجوازية، بعبارة أخرى يشكل النظام السياسي المجال الذي يعاد انتاج المحاصصات الطائفية بإتكال على العصب الطائفي المذهبي بما تضمنه من تسويات وما يتولد عنها من توازن قوى بين عوالم رأس المال والعمل والطبقة الوسطى.

بهذا المعنى فالطوائف والمذاهب تلعب في العلاقات الاقتصادية الاجتماعية دور القنوات لتعديل البنية الطبقية من خلال عمليتين: دور الطوائف في السلطة السياسية بما هي ميدان إنتاج مصالح اقتصادية جديدة أو الدفاع عن مصالح موجودة أو تنميتها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية دور الطوائف ومن ورائها زعماتها في إدارة الحراك الاجتماعي التصاعدي الناجم عن خدمات الجماعات الطائفية والمذهبية من خارج مؤسسات الدولة: التعليم، الاستشفاء، الإحسان الخدمات الاجتماعية والصحية، توزيع المال السياسي الخ. (عساف، 1994، صفحة 68)

3.1. أزمة المشاركة وتشكيل الحكومة.

جعلت النخبة السياسية في لبنان من مفهوم المشاركة السياسية في السلطة على مستوى السلطات التقريرية الدستورية مرتبط بصورة رئيسية بمفهوم "الطائفية"، إذ تدخل المشاركة الطائفية في صنع القرار السياسي من هذا المنظار، في إطار ظاهرة التسييس المعهودة، ولعبة التجاذبات السياسية الطائفية لتحقيق المكاسب السياسية، وهكذا تأخذ المشاركة السياسية في لبنان شكل التسويات الطائفية بين موازين القوى ومراكز النفوذ الطائفية الأساسية التي تتحكم بالصيغة البنيوية للمؤسسات الدستورية، الأمر الذي يجعل من تلك المؤسسات رهينة لعبة المصالح وبالتالي شل قدرتها في مجال تحقيق الصالح العام (المولى، 2011، الصفحات 392-393)

وهنالك مجموعة من العوامل قد أثرت بصورة رئيسية في المشاركة السياسية على مستوى المؤسسات الدستورية التي تعنى بإدارة شؤون الحكم في لبنان، منها ما هو داخلي مرتبط بالتوليفة الطائفية المجتمعية ومنها ما هو خارجي، كالصراعات الإقليمية والدولية، فالصراع الدولي أحد الثوابت المهمة في تاريخ لبنان السياسي، فدائما ما يكون النزاع اللبناني الداخلي هو بفعل نزاعات ناشئة على

الساحة الدولية، والتي تنعكس أدوارها وآثارها على مختلف البلدان والشعوب خصوصا في ظل طبيعة الشرق الأوسط الجيوسياسية الحيوية التي تتصادم فيها مختلف المصالح، فالمشاركة السياسية في لبنان باتت مرهونة برضا الأطراف الخارجية، حتى أنه أصبح القائد في لبنان يقرر من هو وما على المشاركين في الداخل إلا تنفيذ انتخابه، أدى هذا الواقع إلى تفاقم الأزمة على اختلاف الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإلى انتاج حالة من الصراعات السياسية الداخلية بين الفرقاء وموازين القوى السياسية اللبنانية على خلفيات سياسية مرتبطة بالعوامل والمصالح الخارجية، بهدف إعادة توزيع الأدوار السياسية بما يضمن لكل طرف تحقيق مكاسب سياسية داخلية (المولى، 2011، الصفحات 379-380).

4.1. أزمة عجز القانون أمام حالات الشغور الرئاسي.

تسابق الاحداث المساهمة كل مرة في إحداث الفراغ الرئاسي يخفي وراءه سقوطا بطيئا وتدريجيا لمعالم الدولة على امتداد نصف القرن الأخير من تاريخ لبنان الحديث، خصوصا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 2005، حيث فتح الباب أمام حقبة من عدم الاستقرار والأزمات في لبنان، وتعذر الحل في ظل وجود فجوة شرعية كنتيجة حتمية لسوء الفهم والالتباس وتراكم الانتهاكات للقواعد الأساسية وللدستور منذ الاستقلال، فاحترام سيادة القانون والاستقرار السياسي والاجتماعي أمران مترابطان، فقد يكون عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي عاملا لاغيا لقيام دولة القانون، كما تكون القدرة على انتهاك المبادئ الأساسية لسيادة القانون مؤشرا لاحتمال عدم الاستقرار.

فعلى كثرة الشواهد التاريخية على حالات الشغور وعلى تداعي الشرعية وانهيار الدستور، في النهاية كلها تعكس انقطاعا عميقا وافتقارا صارخا للثقافة القانونية والدستورية، فعمق الصراع بين الفرقاء السياسيين والافتقار الكلي للثقافة الديموقراطية والجمهورية هي من أهم أسباب ذلك، وليس هذا الوضع سوى امتداد للمؤثرات ذات التداعيات الثقيلة والعوامل الهيكلية والسياسية والاجتماعية تشكل الثوابت التاريخية لنظام الحكم وللنخب اللبنانية (قرم م.، 2013، الصفحات 11-14).

كما أنه مع كل فراغ رئاسي يثار الحديث عن المخاوف على استقرار لبنان وعلى استمرارية مؤسساته السياسية، إذ أنه تاريخيا ترافق الفراغ الرئاسي مع انقسام سياسي حاد وتنازع الشرعية، في ظل عدم اعتراف شرعية الحكومة القائمة مع نصاب أي رئيس، كما يؤدي الفراغ الرئاسي إلى شلل مؤسسات الدولة مساهما بشكل كبير في زيادة تعميق الانقسام السياسي في ظل شغور المنصب، بالإضافة إلى تدهور أمني يزيد من ترهل النظام السياسي اللبناني ويطيح أكثر فأكثر بشرعية المؤسسات السياسية.

فالمأزق الذي يعيشه لبنان مع كل فراغ هو نتاج تراكم وتعمق الخلافات السياسية الداخلية وإرتفاع مستوى التوتر الإقليمي الدائم، فكل أزمة يعيشها لبنان تظهر أنها أزمة أعمق كونها أزمة سياسية عابرة في ظرف معين، إذ أنه مع فشل المجلس النيابي في إقرار قانون جديد للانتخاب، ومن ثم لجوئه إلى تجديد نفسه قبل أن يفشل في إنتخاب رئيس الجمهورية. تشير إلى أن الإستقطاب السياسي الذي يعيشه لبنان

منذ تداعيات أزمة 2005 قد إنعكس سلبا على النظام السياسي القائم، كما أن عدم وضوح وغياب تفسير بعض المواد الدستورية يزيد من صعوبة الخروج في كل مرة من مأزق الأزمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على غرار "المادة 74" التي تنص على أنه في حالة الشغور وبعد إنقضاء ولاية الرئيس على مجلس النواب أن يجتمع فورا بحكم القانون لإنتخاب الخلف، وأمام حالات الشغور يطرح دائما تساؤل حول إمكانية المجلس النيابي أن يمارس صلاحيته الشرعية في ظل شعور المنصب الرئاسي، وأمام هذه الإشكالية الدستورية والسياسية إنقسمت الآراء والمواقف السياسية.

فالرأي الأول بتبريراته: لا يحق لمجلس النواب أن يشرع طالما أنه هنالك شغور ويستند هذا الرأي الى المادة 75 "الجملة الثانية" التي إعتبرت أنه ينبغي على المجلس الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة عمل أخر، وبالاستناد إلى المادة 74 التي تمنع مجلس النواب من القيام بأي عمل تشريعي طالما لم ينجح في إنتخاب الرئيس، وبناء عليه فالمجلس لا يقوم بأي عمل تشريعي وتنحصر مهامه بكونه هيئة ناخبة فقط. وألا يكون عرضة للطعن أمام المجلس الدستوري بموجب المواد (62، 73، 74، 75) من الدستور اللبناني.

وتبنى الرأي الثاني: فكرته على أساس أنه مع خلو الرئاسة تنتقل الصلاحيات إلى مجلس الوزراء، إذ أنه لا يمكن الحديث على فراغ رئاسي بل عن شغور في الرئاسة لا أكثر، نفس الشيء ينطبق على مجلس النواب فضرورة إنتخاب الرئيس لا تسقط عنهم صفتهم التشريعية، ولكن مهما كثرت الآراء والتفسيرات فإن الواقع اللبناني يثبت أنه مع كل حالة شغور للمنصب الأول في الدولة اللبنانية، يكون لبنان قد دخل مجددا في مسار سياسي ودستوري عنوانه الفراغ الدستوري والذي لا يمكن التنبؤ بطول مرحلته، ولا النتائج المتمخضة عنه، في ظل نظام قائم بالأول والاساس على تقسمات طائفية مصلحية تحت شعارات وعناوين ديموقراطية (مراد، 2020/07/13).

5.1. أزمة الحياة الحزبية.

أصبحت الحياة السياسية بعد 2005 واغتيال الحريري عبارة عن فريقي صراع(08 مارس و 14مارس) لتتغير السلطة في ظل الاتفاقات التي عقدها كل طرف لمواجهة الطرف الآخر للمحافظة على مجموعة من توازنات، مما عطل أسس التوافق الذي أسسه اتفاق الطائف، والذي حضرته جميع القوى الحزبية بصفتها فواعل في الحياة السياسية وليس بصفتها قطبين للصراع، من أجل بناء دولة لبنان الديمقراطية، ولكن ما حدث كان العكس، فبعد انقسام الحياة الحزبية إلى هذه الثنائية زادت حدة التراشق السياسي وتأثرت الحياة الحزبية كثيرا خصوصا بعد شيوع خطاب التخوين بينهما مما أدخل لبنان في دوامة من الأزمات عجزت الأحزاب السياسية في ظل هذا الانقسام عن إيجاد صيغة لحلها وإخراج لبنان من هذه الدوامة، بل هنالك من اعتبر أن هذا الانقسام الذي أخذ هذه الثنائية هو من صعب إيجاد حلول للأزمة اللبنانية وعطل ديمقراطيتها التوافقية، كما أن التداخل والتشابك العوامل الطائفية

والاقطاعية والعائلية داخل الهيكلية التنظيمية للأحزاب السياسية باعتبارها تعكس واقع النمطية التكوينية العصبية للمجتمع السياسي اللبناني المتنوعة، جعل من الأحزاب أداة فعالة في تعتيم وتظليل الرأي العام اللبناني بتكويناته المختلفة من خلال نشر وتعميق الثقافة الطائفية بدلا من محاولة بناء قومي اجتماعي وسياسي للبنان في ظل مؤسساته الدستورية على أسس ديموقراطية حقيقية تتوائم مع نظامه السياسي.

وعليه فقد أنتجت الممارسات السياسية الطائفية للأحزاب السياسية المعتمدة في الواقع حالة من الانقسامات المجتمعية بين فئات المجتمع على أساس طائفي لمصلحة زعماء الصيغة السياسية، سواء كانوا زعماء تقليدين، قادة أحزاب، مرجعيات دينية... إذ إجتمعت في هذا الإطار فيما بينهم ثقافة واحدة هي الثقافة الطائفية التي تقوم على قاعدة المحاصصة أو الكوتا الطائفية في توزيع المكاسب والحصص من مجمل العملية السياسية (المولى، 2011، الصفحات 474-475)، وعلى هذا الأساس أو بالمحصلة تظهر لماذا فشلت الأحزاب السياسية اللبنانية في تقديم تمثيل سياسي حقيقي، فالواقع الشعبي اللبناني ينم على وجود شرخ قوي بين الشعب اللبناني وبين الأحزاب السياسية مما جعل الأحزاب تعيش أزمة على مستوى الرضى الشعبي، وعلى الصعيد السياسي وصف بأنه إخفاق واقعي وحقيقي للأحزاب السياسية بدليل ضعف الأداء الحزبي في الأزمة الأخيرة التي يعيشها لبنان بعد الحراك الأخير وبعد انفجار مرفأ بيروت فقد عجزت الأحزاب على إحتواء الشارع اللبناني بمختلف الخطابات الطائفية التقليدية أو المدنية الحديثة، الأمر الذي جعل الأحزاب تتخبط في أزمات مختلفة أهمها:

- **أزمة الثقة**: فقد فقدت الأحزاب ثقة الشعب في مختلف الخطابات السياسية وفي قدرتها على تجاوز مختلف الأزمات اللبنانية بل حملها الشعب مسؤولية العفن السياسي الذي تعيشه لبنان.
- **أزمة القصور الحزبي**: في تفعيل الديموقراطية في ظل توسع دور منظمات المجتمع المدني على مستوى الواقع السياسي، بالرغم من أن جزء كبير من هذه المنظمات المدنية هي جناح من الهيكل التنظيمي للأحزاب السياسية ليس في بعده السياسي وإنما الاقتصادي والاجتماعي.
- **أزمة التغافل الحزبي**: في استيعاب التحولات والتطورات التي تحدث في الثقافة السياسية اللبنانية خصوصا في مقابل نمو الإتجاه المدني الرافض للطائفية السياسية.

هذه الأزمات جعلت الأحزاب السياسة تعيش قصورا في ثلاث مستويات أساسية هي:

- **المستوى التنظيمي**: عجزها عن إعادة تطوير نفسها وهيكليتها التنظيمية والنخبوية خارج أطر الزعامة.
- **المستوى الأيديولوجي الاجتماعي**: القصور في التعامل والتفاعل مع متطلبات المجتمع السياسية والاقتصادية قبل الاجتماعية.

- **المستوى السياسي**: إنحراف الأحزاب في أدائها داخل المؤسسات الدستورية "التعطيل" والتي تصب لا في مصلحة لبنان وانما في مصالح داخلية ضيقة او في مصالح الاجندات الخارجية (المولى، 2011، صفحة 487).

وبالمقابل ومن زاوية الممارسة الفعلية فإنه في لبنان يلاحظ غياب معارضة بالمفهوم السياسي الحقيقي ماعدا في فترات ظرفية بإستثناء بعض الرجالات السياسية "اللاطائفيين" الذين تميزوا بالجرأة وصلابة الموقف، وسلكوا طريق المعارضة بشكل دائم، غير أنهم لم يكونوا في المجلس كتلة نيابية معارضة قوية ومتجانسة تمارس رقابة برلمانية فاعلة على الحكومة وتطرح برنامجا مغاير لبرنامج الحكومة، وتسعى للاستقطاب الشعبي اللاطائفي وتخوض على أساسه معارك انتخابية، فهي لم ترق إلى هذا المستوى بعد.

كما أن المعارضة الواقعية في لبنان تقوم فقط على توجيه استدعاءات وأسئلة للحكومة، وليس بناء على برامج وممارسات سياسية واقعية فعلية بقدر ما هي نتيجة إملاءات أجنبية خارجية ، نتيجة غياب رؤية سياسية فعالة، كما أن سعي الأغلبية العظمى من النواب والسياسيين إلى تحقيق مصالحهم الضيقة وحصر أهدافهم من خلال الممارسة السياسية في هذا الهدف الضيق، أدى الى عدم وجود حياة سياسية حزبية فعلية قادرة على الخروج بلبنان من المشاكل والأزمات الدورية التي تعيش في ظل نطاق دستوري بل جعلهم كل مرة يلقون من وراء ثغراتهم الأزمة إلى الشارع لجعلها تتحول إلى فوضى جماهرية ينعدم معها الاستقرار السياسي تحتاج بعدها لبنان إلى طرف اجنبي موجه يخدم مصالح هذه الأحزاب للخروج من الأزمة.

6.1. أزمة الثقافة السياسية اللبنانية.

من كل ما ذكر من أزمات تعبر عن الواقع السياسي في لبنان التي لم نذكر إلا القليل منها لأنها كثيرة ومتشعبة تشعب واقع الحالة والتي لن تكفيها ورقة بحثية واحدة لتوصيفها، لكن أفضل مصطلح يمكن أن يعبر به، وحتى وإن لم يكن اكاديميا لكنه أكثر واقعية مثلما عبر عنه المفكر "**برهان غليون**" في إحدى محاضراته، وهو واقع العبثية السياسية، أين تتجسد في الواقع السياسي اللبناني مظاهر كثير من مظاهر العبث السياسي الأمر الذي جعل الكثير يحلل واقع السياسي الداخلي على أنه بعيد كل البعد عن مفهوم وممارسة التوافق السياسي بل يعبر عن مجموعة من التفاهمات الطائفية ذات الصفة المحاصصة حول حصة كل واحد من الكعكة اللبنانية ومن مظاهر ذلك الكثير مما هو موجود في لبنان منها دمر الفكر السياسي التوافقي اللبناني الذي بني عشية الاستقلال، خصوصا وأن الواقع يعبر عن ذلك الانهيار التوافقي وبقوة، فعندما يفشل نواب الأمة في الإتفاق على قانون الإنتخابات النيابية يحقق التمثيل الصحيح لمكونات المجتمع اللبناني، وتدافع كل كتلة نيابية بشراسة عن وجهة نظرها مدفوعة بحرصها الشديد على مصلحتها الانتخابية، ضاربة بعرض الحائط المصلحة العليا للوطن، ومعرضة السلم الأهلي

للخطر ومشوهة جوهر العملية الإنتخابية الرامية إلى تجديد الحياة السياسية في البلد تكون إذا أمام أزمة حقيقية في طبيعة الثقافة السياسية السائدة.

خصوصا عندما يشترط فريق من السياسيين حصوله على الثلث المعطل للمشاركة في الحكومة، ويصبح مصير القرارات الحكومية التي تحتاج إلى ثلثي الأصوات في مجلس الوزراء وحتى مصير الحكومة نفسها مرهون بيده مما يؤدي عمليا إلى الغاء المبدأ الدستوري القائل "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".

وعندما يدلي بعض السياسيين تصريحات غير مقبولة ولا مسؤولة تسيء إلى لبنان، وعندما تنهار سياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة بسبب عدم التزام وزرائها بها، أو يتصرف بعضهم الأخر بشؤون وزارته وكأنها ملكية خاصة أو منفصلة عن هيكلية مجلس الوزراء، وعندما يتعذر البحث في قوانين الموازنات العامة لأن الدستور يفترض الموافقة على قطع حساب الموازنة السابقة قبل مناقشة الموازنة الجديدة وهكذا تمضي السنوات بلا موازنات، وعندما تجتاز مديونية الدولة حدود 80 مليار دولار ولا من يكترث ولا من يهتم أو حتى يفكر بكيفية معالجته هذه المديونية التي يتأرجح لبنان تحت وطأتها، وعندما تشغُر المراكز العليا في إدارات الدولة ومؤسساتها ولا يبادر المسؤولون إلى شغلها وتتأخر التعينات لأشهر لعدم اتفاق الوزراء على مرشحين لشغلها بسبب الحسابات المصلحية والطائفية والزبائنية (كبارة، بلا تاريخ، صفحة 85، 86)، وعندما يتحول كل خلاف سياسي إلى نزاع طائفي أو مذهبي أو عندما يتمزق الأهل قلقا على مصير أولادهم الذين أنفقوا مبالغ طائلة على تعليمهم ثم لا يجد هؤلاء عمل في أوطانهم لأن المناصب العمال تخضع لإعتبارات طائفية وعشائرية.

عندها تغيب ثقافة ديموقراطية بالرغم من الاعتبارات الدستورية ومواثيق ما يسمى بالعيش المشترك وإنما هي حالة عبث سياسي حقيقي في إطار محاصصة طائفية قائمة على مكاسب زبائنية وعائلية وعشائرية وليست مكاسب وطنية توافقية.

2. الانهيار الاقتصادي اللبناني:

كان من المفروض أن يشكل التقليد الليبرالي الحر للاقتصاد اللبناني نقطة قوة، والذي بفضله حافظ لبنان على اقتصاد منفتح وديناميكي طوال القرن الماضي، في حين كانت معظم الدول العربية تتخبط في سياسات اقتصادية هشة، بيد أن اقتصاد لبنان عانى من التوزيع غير العادل للثروات وتركيز رأس المال في أيادي فئة قليلة من الزعامات مما أسهم الى حد كبير في تفاقم الصراعات الداخلية وتعزيز مشاعر الانتماء الطائفي على حساب الانتماء الوطني (قرم ، بلا تاريخ، صفحة 134).

ففي بلد ينكشف اقتصاده على الخارج، و في تبعية كاملة و ضعف دور الدولة الاقتصادي أو يغيب وتطغى عليه الملكية الخاصة والمبادرة الفردية ويسوء فيه توزيع الثروة والدخل بين أبنائه وطوائفه

ومناطقه ويغيب تكافؤ الفرص ويبلغ اقتصاد مدينة(بيروت) وطرفيها وجبل لبنان الاقتصاد الوطني كليا، كان لابد من ظهور اختلالات بنيوية في الاقتصاد ذات تأثيرات اجتماعية، بظهور التناقضات بين طوائف البلاد ومناطقها مما أوجد فكرة إعتبار أن الترتيب الطائفي للبنان هو ترتيب طبقي أيضا بمعنى ان بعض الطبقات في داخل الطوائف كانت تتمتع بالثروة والنفوذ على حساب غيرها، ونتيجة الترتيب الطائفي الطبقي الذي تتمتع بعض الطوائف والطبقات بالثروة ومداخل الدولة على حساب غيرها، نشأت ازدواجية في المجتمع اللبناني بنى سياسية طائفية، وبنى اجتماعية طبقية، وعلى الرغم من وجود الفروق الاجتماعية بين المناطق وبين الريف والمدينة، وضمن الطائفة الواحدة أيضا، كانت البنى الطائفية أشد فعالية من البنى الطبقية، إذ جعلت الإنتماء الطبقي للفئات الفقيرة والمتوسطة تعبر عن نفسها من خلال الاصطفاف الطائفي والعلاقات الزبائنية التي تجمعها مع الزعمات في مراكز السلطة والاقتصاد (سنو، 2008، الصفحات 118- 120).

فمن وضع سياسي هش إلى وضع اقتصادي أكثر هشاشة إنعكاسا لطبيعة الواقع السكاني. والتي تشكل أحد الرهانات الحيوية في لبنان ذلك أن القضايا الاقتصادية تبقى هي الفاعلة في كل الفتن ولو بشكل خفي على طول ما مر على لبنان من أزمات سياسية وأمنية، من الانتفاضة الناتجة عن أزمة صناعة النسيج في عام 1840، إلى الحرب الاهلية، إلى المطالب الاقتصادية في ظل الحراك الأخير 2019، أو في ظل أزمة كورونا. فالغياب المتعمد لمعالجة الأوضاع الاقتصادية يؤدي بشكل آلي إلى نزعات تأخذ بعدا طائفيا وحتى مسلحا في إطار مصالح فئوية والانحصار في الزعمات والهويات الطائفية، يصل بلبنان إلى حد الانهيار الاقتصادي على كل المستويات وما يتبعه ذلك من تداعيات اجتماعية في ظل إنهيار تام للقدرة الشرائية للمواطن اللبناني.

حيث جاء في تقرير البنك الدولي المعنون " **المرصد الاقتصادي للبنان، الانكار الكبير**" يشير إلى أن الكساد المعتمد في لبنان هو من تدبير قيادات النخبة في البلاد التي تسيطر منذ وقت طويل على مقاليد السلطة وتستفرد بالمنافع الاقتصادية، خصوصا في ظل الحرب السورية وتأثيرها على الواقع الداخلي اللبناني من زيادة تبيض الأموال وتهريبها عبر البنوك اللبنانية إلى الخارج، ويقر التقرير أن نموذج التنمية في لبنان الذي ازدهر بفضل التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال في ظل الدعم الدولي من الدول المانحة في ظل وعود بإحداث إصلاحات قد فشل في ظل بيئة جيوسياسية تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار، حيث أن الاقتصاد اللبناني الذي كان يعتمد على قطاع السياحة والخدمات وبنسبة كبيرة من السواح الخليج قد تراجع كثيرا لأسباب عديدة أهمها تراجع الدول الخليجية على دعم لبنان، بالإضافة إلى تأثير الأزمة السورية وفرار السواح نتيجة أن دولهم -وخصوصا الخليجين- دعت مواطنيها إلى تجنب زيارة لبنان، لتزيد موجة كورونا الطين بلة مع انفجار مرفأ بيروت وما لحقه من تبعات.

لم يؤدي اندلاع الأزمة المالية في أكتوبر 2019 سوى إلى تعزيز القيود الاقتصادية في لبنان. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير أعده المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية إلى" هبوط حاد وخطير" في

الإنتاج الزراعي من عام 2019إلى عام 2020. ووجد المركز أن قيمة الإنتاج الزراعي لمحاصيل الفاكهة والخضار كانت 9.736 مليون بـ 1.1 مليار دولار في عام 2019، أي هبطت بنسبة 33 %. توقعت بعض الجمعيات الخاصة بالمزارعين انكماشا جديدا في القطاع، وسيزيد ذلك أكثر فأكثر إعتماد البلد على المنتجات الغذائية المستوردة، وكانت أيضا العواقب الاجتماعية والصحية لذلك مهولة، لا سيما في بلد لا يغطي 55 %من سكانه أي شكل من أشكال التأمين الصحي. وشهدت نسبة الأسر اللبنانية المحرومة من الرعاية الصحية طفرة وصلت إلى 33 %بعد أن كانت 9 %في عام 2019، فيما ازدادت نسبة العائلات العاجزة عن الحصول على الأدوية إلى 52 %وتفتقر معظم المستشفيات إلى الأدوية وتعمل بقدرة لا تتجاوز 50 %بسبب نقص موارد الطاقة فيها. و قد برزت أزمات شح في النفط. وبالإضافة إلى ذلك، سبق أن غادر ما يقارب 40 %من الأطباء المؤهلين و30 %من الممرضات البلد بشكل دائم أو مؤقت منذ نهاية عام 2019. ونتج ذلك عن التدهور المستمر في ظروف العيش والعمل (ظاهر، يناير 2022).

وكشف تقرير للبنك الدولي عن توسع هائل في حزام الفقر في لبنان، ليضم فئات جديدة تبلغ نحو 2.3 مليون نسمة من المقيمين، ويتوزعون بين 1.5 مليون لبناني و780 ألفا من النازحين السوريين، وذلك بعد رصد ارتفاع نسب الفقر عند اللبنانيين خلال العام الحالي بواقع 28 نقطة، مقابل 13 نقطة مئوية في العام 2020، وارتفاع النسبة عينها بمقدار 52 % بين النازحين في العام الحالي، مقابل 39 % في العام 2021. كما فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90 %من قيمتها، مما رفع تكلفة كل شيء في ظل اعتماد الدولة اعتماداً قويّاً على الواردات، وقوض القوة الشرائية للعملة. وراتب الجندي الشهري الذي كان يعادل في يوم من الأيام 900 دولار يساوي الآن 50 دولاراً. وهناك شلل في البنوك اللبنانية، حيث مُنع المودعون من حساباتهم بالدولار، كما تطبق عمليات السحب بالعملة المحلية أسعار صرف تفقد80 %من قيمتها. ويواجه لبنان المعتمد على إستيراد الوقود أزمة أيضاً في الطاقة. وحتى قبل الأزمة، كانت إمدادات الوقود التي تستخدم في محطات الكهرباء تشهد نقصاً حتى في العاصمة. كما ارتفعت أسعار الوقود ارتفاعاً حادّاً (ما مدى سوء الوضع الاقتصادي؟، بلا تاريخ). وكل هذه الأرقام لا تعبر حقيقة عن الواقع المر الذي يتخبط فيه اللبناني في ظل الانهيار الاقتصادي على كل الأصعدة، فالواقع أمرّ من أن تعكسه النسب والدراسات.

ثالثا: الإصلاحات الضرورية لخروج لبنان من أزمتها السياسية.

من أجل انقاذ مستقبل النظام في لبنان يجب بالضرورة القيام بإصلاحات عديدة وفي مجالات عديدة، عرفت على أنها أولى الخطوات نحو جمهورية جديدة، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1.3 الإصلاحات السياسية:

-إخراج منصب الرئيس من المنطق الطائفي وتحويل منصبه إلى منصب وطني جامع باعتماد الشرعية الانتخابية الشعبية.

-تقوية الجيش اللبناني وامتلاكه الكلمة الأخيرة فيما تعلق بخيار الحرب من عدمه مع إسرائيل أو غيرها.

-الالتفاف اللبناني الكلي بطوائفه حول خيار المقاومة، شرط أن تبقى المقاومة بعيدة عن الأدوات الأجنبية، وأن تكون شرعية سلاحها أو مقاومتها شرعية داخلية وفقط، دون أن تتحول إلى ألية لتصفية حسابات أجنبية، كما هو الحال مع وضعية حزب الله وتدخله في الحرب السورية.

-إلغاء الطائفية السياسية حيث يقول "**سليم حص**" بأن الطائفية آفة لبنان المركزية، وهو لا يدعو إلى إلغاء الطائفية بل يدعو إلى عمل منهجي لتجاوز حالة الطائفية في البلاد، فالإلغاء يكون بقرار. أما المطلوب فهو مسار، وقد يكون هذا المسار طويلا لكنه في المهم أنه يرمي إلى نزع الطائفية من النفوس قبل النصوص.

-إصلاح النظام الانتخابي فلبنان ينطوي على تركيبة اجتماعية خاصة لا يصح تمثيلها بعدالة إلا من خلال إعتماد النسبية كما قال صانعها "**جون ستيوارت ميل**" إنها لضمان تمثيل الأقليات بصورة صحيحة وعادلة، حيث يقوم هذا النظام على التنافس الحر بين اللوائح او التكتلات السياسية في الدوائر الانتخابية الكبرى، بحيث تفوز كل لائحة بعدد من المقاعد النيابية مساوٍ للنسبة المئوية التي تنالها من مجموع عدد المقترعين. (نعمان، 2008)

-إصلاح المنظومة الحزبية، بالبحث عن بنية سياسية وخطاب سياسي جديد خارج الأطر التقليدية الموجودة، والقاعدة في ذلك إعادة الصياغة الفكرية في ضوء التحولات السياسية الحديثة، وفق حركة موزعة بين حركة نخبوية، وشعبوية، مشكلة من السياسيين والمفكرين الذين تجاوزوا ثقافة التعصب الطائفي إلى ثقافة المواطنة، المؤمنون بسيادة العقل والفكر والكفاءة وفقط، وإسقاط حكم الأعيان والعائلات والتوريث العمل السياسي، وحكم المولاة والمعارضة اللذان يشكلان وجهان لعملة واحدة، الثنائية الزائفة التي مهما دعت إلى الإصلاح فانه تخشاه لأنه يحمل معه بذور فنائها، فهو بمثابة انتحار سياسي لها ولوجودها وطنيا وإقليما، لذلك لابد لخروج لبنان من تفعيل العمل الحزبي خارج هذه الثنائيتين وبوجود أحزاب وطنية مدنية وفق قاعدة إصلاح النظام البرلماني اللبناني لتحقيق تمثيل افضل، مع إصلاحات واقعية اقتصادية اجتماعية اكثر.

-تفعيل المؤسسات الدستورية، وتفعيل الأجهزة الرقابية والخدماتية.

-سن قوانين تجرم التدخل السياسي في المسائل الوظيفية والقضائية.

-تفعيل أجهزة الدولة كافة، وتنمية الإدارة واصلاحها وتنشيط معاملات في مختلف الإدارات.

-تقوية أجهزة أمن الدولة، ووضع سياسة دفاعية جديدة تضع سلاح حزب الله والفصائل الفلسطينية تحت أمر الدولة، تمهيدا لنزعها نهائيا، مع توفير ضمانات للحزب وللطوائف المسلحة بأن الدولة هي الكفيلة بحمايتهم من أي خطر داخلي أو خارجي.

-تقوية الجهاز الديبلوماسي بعيدا عن النسب والطائفة والعائلة. وإعتماد مبدأ الكفاءة وفقط.

-تقوية مؤسسات المجتمع المدني وخصوصا التنموية منها.

-إدارة سليمة للمال العام وللمديونية وتعزيز ثقافة الإفصاح عن الأرقام بشفافية، وإشراك جميع القطاعات الإنتاجية في رسم السياسة المالية والاقتصادية.

-إصلاح منظومة التعليم والتربية، ووضع إطار حديث لتطوير قطاع الصحة.

-إقرار قانون جديد للإعلام وضبطه بعيدا عن الخطاب الطائفي.

-إرساء الإدارة الغير المركزية وتعزيز السلطات المحلية، وتطوير مسؤوليتها وصلاحياتها من خلال إعادة النظر في تقسيمها.(hafas, 2015)

2. 3 الإصلاح الاقتصادي:

في ظل الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه لبنان فانه يستوجب إقامة إصلاحات معمقة في المنظومة الاقتصادية الليبرالية اللبنانية والتي في عوض ان تكون في صالح لبنان أصبحت ضده في ظل منظومة مافيوية ان صح التعبير ولكن بوجهها الطائفي لا يهمها المواطن البسيط بقدر ما يهمها جمع المال وتحصيل الثروة بأي طريقة كانت، لذا على الحكومة أن تؤدّي دوراً مهماً في هذا الصدد. من خلال إقامة إصلاحات عميقة و هي :

-التخلص من العجز المالي، وتوظيف استثمارات في البنى التحتية والتعليم.

-مراجعة القوانين والتنظيمات المتعلقة بالضرائب والقطاع المالي.

–حوكمة مؤسسات الرقابة والهيئات الناظمة في القطاعات النقدية والمصرفية والمالية. فمن شأن هذه الخطوة أن تساهم في تعزيز إدارة المخاطر، والحول دون تكرار الإقراض المركَّزي،

-فرض مزيد من الانضباط في برامج الاستدانة الحكومية وعمليات مصرف لبنان، وتعزيز الشفافية والكشف والفاعلية. (بساط، 2020)

-استنهاض القطاع الصناعي والزراعي وتقليل الاعتماد على القطاع التجاري الخدماتي بشكل كبير، مع ضرورة تحقيق التنمية المتوازنة وليس في حدود بيروت والمدن الكبرى فقط، حتى لايتكرر سيناريو الحرب الاهلية التي قامت نتيجة ضغينة وعُقد اجتماعية واقتصادية اكبر منها سياسية.

4. الخاتمة:

الازمة في لبنان مؤهلة للانهيار لا احتمال الانفجار، والمقصود بالانهيار انهيار المؤسسات الدولة في ظل انهيار الاقتصاد الكلي والنقدي خصوصا بعد ازمة كرونا والوصول حتى الى اعلان افلاس الدولة وإعلان الرئيس عجز مؤسسات الدولة عن إيجاد حل للازمة، ولعل هذا الواقع المر الذي يحتمل ان تعيشه لبنان سيفضي الى صراع طائفي والى عراق اخر وسوريا أخرى في الشرق الأوسط ليأتي اهل العقد والحل من يصنعون الازمة ومن يملكون حلها ليجتمعوا في ايران او فرنسا او في الخليج ليثبتوا اكثر ان لبنان البلد صغير الحجم الكبير المشاكل ما هو إلا ارض تصفية حسابات خارجية نتيجة امتدادات داخلية مرتبطة بالخارج، فلبنان على طول تاريخه الصراعي الطويل هو بلد معقد من ناحية تركيبته الاجتماعية الطائفية، ومن ناحية تركيبته السياسية خصوصا في ظل جغرافيته التي زادته تعقيدا، لكن اللبنانيون اليوم وفي ظل حراك مدني بحاجة ضرورية الى إعادة بناء دولتهم ونظامهم بما يتوافق مع معطيات الواقع الداخلي والخارجي، وعلى هذا الأساس ، فإن احسن آلية وفق رأينا للانتقال والخروج من إشكالية الازمات الدورية هو تبني مفهوم المدني العلماني للدولة، القائم على حقيقة الفرد اللبناني بغض النظر على انتمائه، وأن الحقوق الأساسية كما الحقوق الخاصة المدنية هي للمواطن وليست للطوائف، أو ليست هي للمواطن من طائفة ما أو للمواطن كهوية طائفية، إنما للمواطن بهوية مدنية، ولن ينشأ ذلك وفق مرحلة معينة أو وفق فترة زمنية محددة وإنما وفق مسار منهجي طويل قائم على أساس تدعيم التنشئة السياسة وثقافة المواطنة، لا تظهر نتائجه قريبا وإنما مستقبلا، تحقق لبنان الديموقراطي بكل ما للكلمة معنى وفي إطار حاضره وانتمائه العربي ذو السيادة اللبنانية، البعيدة كل البعد عن كل أنواع الامتداد او التدخل الخارجي، تحقق معه التفوق والتطور الاقتصادي الحر.

5. قائمة المراجع:

- *جوزاف ظاهر.(يناير 2022)لبنان وكيف أدى الاقتصاد السياسي لما بعد الحرب الى الازمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، تقرير مشروع بحثي تم الاسترداد من: https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/73856/QM-01-22-031-AR-N.pdf*
- *حداد ,مارون جوان.(2008) طوائف لبنان 18أقليات كبرى و أقليات صغرى .صحيفة الشرق الأوسط.*
- *حيدر المولى .(2011) .التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية (ط1) بيروت :منشورات زين الحقوقية.*
- *ساسين عساف .(1994) .المآزق السياسية في التسوية اللبنانية وتدخلاتها الإقليمية والدولية .بيروت :دار النفائس.*
- *عامر بساط .(2020) .,الأزمة المالية اللبنانية :ما السبيل لإنقاذ القطاع المصرفي .جريدة النهار اللبناني ,دون الصفحة.*

- عبد الرؤوف سنو .(2008) .,حرب لبنان 1975-1990تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مفارقات سياسية والنزعات المسلحة والتسوية (ط1) بيروت :الدار العربية للعلوم الناشرون.
- علي مراد .(13/07/2020) .الدستور اللبناني والسياسين وعقدة الفراغ الرئاسي https://lb.boell.org/ar/2014/07/04/ldstwr-llbnny-wlsysyy
- عصام نعمان .(2008) .,نحو النسبية و الخط و المقاومة المدنية حالة لبنان .المستقبل العربي .

- صالح ,فوزي احمد تيم .(2005) .النظم السياسية العربية المعاصرة .ج 2.
- منير قرم .(2013) .من أجل الجمهورية الثالثة في لبنان .éd)ط .(1 بيروت :دار الفارابي.
- ما مدى سوء الوضع الاقتصادي؟ .الأزمة اللبنانية بالأرقام: https://www.annahar.com/arabic/section/134

- نزيه اديب كبارة.(2016).مع الحدث.بيروت: دار البلاد.
- hafas, r. e. (2015). the lebanese dream. beirut.